زراعة الارز فى مصر

"بعض المؤشرات والاعتبارات الاقتصاديه والاجتماعيه لانتاج الارز فى مصر"

أ.د / منير فوده سبع

رئيس بحوث متفرغ-معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

الندوة القومية حول " زراعة الارز فى ظل محدودبة المياة

جامعة عين شمس – كلية الزراعة

2 ديسمبر 2018

الملخص

تتعدد جوانب المشكلة الزراعيه فى مصر , ويمكن ايجاز اهم جوانبها فى عناصر رئيسيه اهمها مايتعلق بماهو متاح من موارد كما ونوعا وامكانية استغلالها ثم ادارة استغلال هذه الموارد . وعلى الجانب الاخر حجم المطالب والامال المطلوب من القطاع الزراعى ان يحققها لتحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهيه الاقتصاديه والاجتماعيه للافراد والمجتمع. وفى هذا الاطار يمكن القول ان قطاع الزراعه فى مصر يواجه تحديات عديده فى مقدمتها محدودية الموارد الطبيعية ,واهمها الارض والمياه وصعوبة زيادتها او التوسع فيها .وعلى الجانب اللاخر تعانى مصر من معدل زيادة سكانية عاليه و مستمره ينعكس اثره فى زياده مضطرده فى الطلب على الغذاء مما ادى الى تزايد تكلفة فاتورة استيراد الغذاء من الخارج ,نتيجة عدم ملاحقة حجم الانتاج المحلى لحجم الطلب المحلى فى العديد من السلع الاساسيه خاصه القمح والذره والزيوت والسكر .

وتعانى الزراعه المصريه حاليا من العديد من المشاكل المتعلقه بكفاءة ادارة واستغلال الموارد وتوظيفها, بالاضافه الى المشاكل المتعلقه بتطوير الزراعه وتحسين اقتصاديات الانتاج الزراعى , ومشاكل التسويق والتصدير وارتفاع الفاقد كل هذه المشاكل تؤثر سلبا علي مستقبل الزراعة كمهنه والتى يجب ان تحقق استقرارا معيشيا لنسبه كبيره من السكان وهم المزارعون.وعلى الرغم من أهمية البحث العلمي في زيادة الانتاج الزراعي إلا أن دوره يتأثر بتقلص ميزانية البحث العلمي وانشطة نقل التكنولوجيا ،ومن المشاكل الحاليه ايضا ضعف منظومة الارشاد الزراعي والتى تقوم بنقل نتائج البحث العلمى والتكنولوجيا الزراعيه في مصر حيث تتأكل تدريجيا ,و يقل تأثيرها فى العديد من الانشطه على الرغم من أهميتها .

بالاضافه الى ماسبق تأتى التحديات والمشاكل المتوقعه من التغيرات المناخيه فهى عوامل خارجيه تنذر بالخطر لان نقص درجات الحرارة أو ارتفاعها يؤثر علي انتاجية العديد من المحاصيل نتيجة لتأثيره علي نشاط الانزيمات بالنبات.وهناك توقعات سلبيه عديده على الزراعه نتيجة التغيرات المناخيه المتوقعه تستلزم مواجهتها بطرق علميه وتكنولوجيه .

وتتمثل **مشكلة الدراسة** فى الجدل القائم حول قضية زراعة الارز حيث انه فى ضوء اهداف ومحددات التنميه الزراعيه المستدامه والتى تسعى اليها الدوله فى مصر ,اصبحت قضية زراعة الارز فى مقدمة القضايا الجدليه فى الزراعه المصريه,وزاد الجدل حول السياسات التى يجب اتباعها تجاه هذه القضيه ,حيث يرى البعض ضرورة تخفيض مساحات الارز بشكل كبير لتوفير المياه لزراعة محاصيل اخرى ولاغراض استصلاح الاراضى ,على ان نستورد بعض من احتياجاتنا من السوق العالمى . ويرى البعض الاخر اهمية المحافظه على المستوى الحالى من انتاج الارز لتأمين حالة الامن الغذائى وعدم اللجوء الى الاستيراد والمحافظه على الاسواق التقليديه للارز المصرى .وفى هذا الاطار تطرح الاراء حول بعض السياسات والإجراءات للحد من هذه المشكلة مثل تخفيض المساحة وزيادة الغرامة على المزارعين المخالفين وفرض رسوم على صادرات الأرز وغيرها من المقترحات.

وتستهدف الدراسة القاء الضوء حول بعض المؤشرات والجوانب الاقتصاديه والاجتماعيه المتعلقه بانتاج محصول الارز فى مصر وذلك بهدف ان تؤخذ هذه المؤشرات فى الاعتبار من جانب متخذ القرار فى السياسه الزراعيه خاصة مايتعلق بقرارات بتخفيض مساحة الارز الى حد معين للمحافظه على استخدام الموارد المائيه المتاحه حاليا ومستقبلا .

اعتمدت هذه الورقه فى مناقشتها للمشكله بصفه اساسيه على الاسلوب التحليلى الوصفى مع الاستعانه بالعرض الجدولى والبيانى لبيانات المتغيرات مجال المناقشه .بالاضافه الى بعض نتائج الدراسات السابقه والمتعلقه بذات الموضوع , وقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء وبيانات القطاع الاقتصادى بوزارة الزراعه واستصلاح الاراضى

اوضحت الدراسة العديد من النتائج والمؤشرات يمكن ايجازها فيما يلى :

1- مؤشرات انتاج واستهلاك الارز فى مصر

- ان المساحه المنزرعه بالارز قد اخذت اتجاها متزايدا خلال الفتره 2005- 2008 حيث بلغت حوالى مليون و770 الف فدان عام 2008 , ثم تراجعت المساحه لتصل الى حوالى مليون و93 الف فدان عام 2010 لتبدأ فى الارتفاع لتصل الى مليون و473 الف فدان عام 2012 , ثم تعاود الانخفاض لتصل الى مليون و353 الف فدان عام 2016 وهو ما يشير الى انخفاض نسبى فى المساحه المنزرعه خلال الفتره 2005- 2016 .

- ان متوسط الانتاجيه الفدانيه قد بلغ حوالى 4,19 طن/ فدان عام 2005 ثم تذبذب واخذ اتجاها تدريجيا متناقصا ولكن غير معنوى احصائيا ليصل الى 3,96 طن/فدان فى عام 2016 .

- وفيما يتعلق بحجم الانتاج الكلى من الارز فقد تذبذب نتيجة التغيرات فى المساحه المنزرعه ومتوسط الانتاجيه الفدانيه, وبصفة عامه , فقد انخفض حجم الانتاج من اعلى قيمه له فى عام 2008 وهى 6مليون 868 الف طن ارز شعير الى حوالى 5مليون و309 الف طن عام 2016 بنسبة انخفاض بلغت حوالى 23 % .

- وحول تطور المساحه المنزرعه بالمحاصيل المنافسه (القطن والذره الشاميه) اوضحت الدراسة ان المساحه المنزرعه بالذره الشاميه قد اخذت اتجاها عاما متزايدا(فيما عدا عام 2011) حيث ارتفعت من مليون و791 الف

فدان عام 2005 الى 2 مليون و215 الف فدان عام 2016 وهو ارتفاع معنوى فى المساحه تقدر نسبته بحوالى 24 %.وان المساحه المنزرعه بالقطن قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال الفتره 2005- 016 ,حيث انخفضت من 657 الف فدان عام 2005 لتصل الى حوالى 132 الف فدان عام 2016,اى بنسبة انخفاض قدرها 80 %

2- مؤشرات الميزان الغذائى لمحصول الارز

- بلغ حجم الصادرات اقصى قدر له خلال الفتره المشار اليها حوالى 795 الف طن عام 2010 وانخفض ليصل الى حوالى 100 الف طن عام 2016 .
- تراوحت حجم الاستيراد مابين اقصى قدر له وهو 137 الف طن عام 2011 الى اقل حجم له وهو 14 الف طن عام2014 .
- تذبذب حجم المتاح للاستهلاك نتيجه لتذبذب حجم الانتاج وحجم الصادرات والواردات السنويه وهو الامر الذى انعكس فى نسبة الاكتفاء الذاتى ومتوسط نصيب الفرد السنوى من الارز .
- تراوحت نسبة الفائض بعد الاكتفاء الذاتى مابين 16% عام 2010 وبين 3% فقط عام 2012 فى حين شهد عام 2011 عجزا فى الاكتفاء الذاتى بلغت نسبته 2% .
- تراوح متوسط النصيب السنوى للفرد من الارز مابين 40 كجم الى 44كجم خلال الفتره 2010-2016 فيماعدا عام 2011 حيث انخفض ليصل الى 35 كجم للفرد .

3- مؤشرات التحليل المالى لزراعة الارز مقارنة بالمحاصيل المنافسه الرئيسيه

- عند مقارنة متوسط تكلفة الفدان للمحاصيل الثلاثة خلال الفتره 2011-2016 ياتى محصول القطن فى المقدمه يليه محصول الارز ثم محصول الذره الشاميه بمتوسطات تكلفه فدانيه تبلغ قيمتها 6664جنيه/فدان ,5443 جنيه/فدان ,5000 جنيه/فدان على التوالى .

- يلاحظ الارتفاع التدريجى فى اجمالى التكاليف الفدانيه للمحاصيل الثلاثه نتيجة لارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج والعماله الزراعيه .

- وفيما يتعلق بمتوسط صافى العائد الفداني لمحاصيل الارز والقطن والذره الشاميه *فقد تفوق محصول الارز على كل من محصولى الذره الشاميه والقطن خلال السنوات 2011-2016 .*

- بلغ متوسط صافى العائد الفدانى خلال الفتره المشار اليها لكل من الارز والذره الشاميه والقطن حوالى 3304 جنيه للفدان ,2974 جنيه للفدان ,2615 جنيه للفدان على الترتيب .

- يلاحظ ان صافى العائد الفدانى للمحاصيل الثلاثه خلال السنوات السته – ماعدا القطن عام 2016- قد اخذ اتجاها تنازليا نسبيا وهو مايشير الى تناقص العائد من تلك المحاصيل نتيجة ارتفاع التكاليف الزراعيه .

- وحول متوسط عائد الجنيه على التكاليف الفدانيه لمحاصيل الارز والقطن والذره الشاميه فقد *حقق محصول الارز اعلى متوسط عائد على الجنيه من التكاليف متفوقا على محصولى الذره الشاميه والقطن خلال سنوات الدراسه*

فيماعدا القطن عام 2016 حيث بلغت نسبة العائد حوالى 63% ,55%,39% على الترتيب .وهو مايشير الى ان عائد الاستثمار فى زراعة الارز يفوق مثيله للمحاصيل الرئيسيه المنافسه له .

- هناك تراجع تدريجى فى العائد على الجنيه من تكاليف الانتاج للمحاصيل الثلاثه – والتى تشمل ايجار الارض – خلال السنوات السته مجال الدراسه , وهو مايشير الى تراجع العائد على الاستثمار فى انتاج تلك الانشطه وقد يرجع ذلك الى الزياده المستمره فى تكاليف الانتاج وعدم استقرار او تحسن الاسعار الزراعيه لهذه المحاصيل بسبب مشاكل التسويق .

4- اوضحت نتائج التحليل المقارن لاربحية دورات الارز والدورات البديله مايلى:

- تفوقت دورتى (البرسيم المستديم يليه أرز) و(البرسيم المستديم يليه اذرة شاميه) بشكل كبير على باقى الدورات حيث كانت الدورات الاكثر اربحيه . يلى ذلك دورات (البرسيم التحريش يليه القطن) ثم ياتى فى الترتيب الاقل دورات زراعة البنجر يليه الارز ثم زراعة القمح يليه الارز .
- وفيما يتعلق بالدورات الاقل فى صافى العائد الفدانى فيلاحظ انها الدورات التى تتضمن زراعة الفول البلدى فى الموسم الشتوى يليه فى الموسم الصيفى اى من محاصيل الذرة الشامية او القطن او الارز .

5- وحول بعض المؤشرات الاجتماعيه لاهمية زراعة وتصنيع الارز فى مصر

-اشارت الدراسة الى انه من الاهداف الاستراتيجية القوميه لتحقيق التنميه الزراعيه المستدامه والامن الغذائى للسكان هو تعظيم الانتاج الزراعى من الموارد المتاحه والمحدوده واهمها الارض والمياه,وفى ذات الوقت فان من الاهداف القوميه ايضا زيادة فرص العمل والتشغيل للسكان وزيادة مستوى الدخل الحالى وتحقيق دخول اضافيه وبصفة خاصه فى القطاع الزراعى والريفى والذى يعانى بصفة عامة من ارتفاع فى نسبة الفقر والبطالة بالمقارنه بالمناطق الحضريه.ومن ثم فان معايير التشغيل وخلق فرص عمل وزيادة الدخول تعد من اهم المعايير التى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند وضع اهداف وأليات وبرامج السياسات الزراعيه والقوانين المنظمه لتنفيذها .

- اشارت الدراسة الى ما تقوم به الدوله من تحديد للتركيب المحصولى التأشيرى واستهداف زراعة مساحات محدده بمحصول الارز حددتها الدوله فى السنوات الاخيرة بداية بمساحة قدرها مليون و100 الف فدان ثم مابين 750 الف فدان و900 الف فدان بهدف التوفير فى استخدام المياه فى اخذا فى الاعتبار بعض الاعتبارات الزراعيه والبيئيه دون النظر الى الجوانب الاجتماعيه والتأثيرات المتعدده المرتبطه باحلال البديل لهذا المحصول .

- وحول الاثر المتوقع على مستوى التشغيل والدخول للعمالة الزراعيه والريفيه اشارت الدراسة الى ان نسبه كبيره من سكان الريف يعملون فى انشطة انتاج وتصنيع وتسويق محصول الارز فى مختلف محافظات انتاجه سواء كانوا مزارعين او سكان ريفيين غير حائزين للاراضى الزراعيه ويعملون فى الانشطه الزراعيه الموسميه المختلفه لتحقيق دخل يعتمدون عليه فى معيشتهم خلال ايام السنه .وتشير الدراسات ايضا الى انه برغم من تزايد استخدام الالات خلال السنوات الاخيره خاصة فى عمليات الحصاد والدراس والتذريه للارز ,الا انه مازال هناك نسبة غير قليله من الرجال و النساء الذين يعملون فى كل العمليات الزراعيه لانتاج الارز بدايه من اعداد الارض وحتى الحصاد

والدراس والتذريه والنقل والتعبئه سواء كانت العماله من داخل المزرعه اى من اسرة المزارع او من خارجها اى عمالة ريفيه مستأجرة , وهذه الفئه يمثلون فى الغالب طبقة فقراء الريف ومحدودى او معدومى الدخل . وفى ضوء ماسبق فان هناك توقعات للاثار السلبيه التى يمكن ان تحدث نتيجة التخفيض الاجبارى للمساحة المنزرعه سنويا بمحصول الارز من حيث زيادة حجم البطاله الزراعيه خاصة الموسميه منها والتى يمثل نسبه كبيره منها صغار المزارعين وفقراء الريف من غير الحائزين للاراضى الزراعيه والذين يمتهنون الاعمال الزراعيه الموسميه كمصدر رئيسى للدخل

- وحول تقدير اثر التحول من زراعة الارز الى زراعة الذره الشاميه ,وهو ما تسعى اليه الدوله حاليا كاحد أليات ووسائل تخفيض استهلاك المياه فى الزراعه . وفى ضوء اقل التقديرات تحفظا حول حجم العماله البشريه اللازمه لانتاج فدان الارز اوالذره الشاميه والتى تشير الى ان الفرق بين حجم العمل البشرى اللازم للفدان من الذره الشاميه يقل بحوالى 5 رجل /يوم خلال موسم او فترة الانتاج عن مثيله فى حالة زراعة الارز , وفى ضوء متوسط المساحه المنزرعه سنويا بمحصول الارز (متوسط 2012-2016) والتى تقدر بحوالى 1,365 مليون فدان ,وتحاول الدولة الوصول (فرضا) الى زراعة 800 الف فدان . وبالتالى مطلوب ان تتحول مساحة قدرها 565 الف فدان الى زراعة الذره الشاميه الان , ***فان هذا التحول سوف يؤدى الى انخفاض فى حجم التشغيل بين اهالى الريف فى محافظات زراعة الارز يصل الى اكثر من 2,8 مليون رجل/ يوم سنوياخلال فترة الصيف ,وبالتالى انخفاض فى حجم الاجور(اى دخول الفقراء فى الريف)*** *من العمالة الزراعيه الموسميه* بأكثر من 140 مليون جنيه , هذا فى الوقت الذى لايوجد فية انشطة بديله لتشغيل هذا الحجم من العماله وهو ما يساعد على تفاقم مشكلة البطاله وانخفاض دخول العمالة فى الريف .

- وحول زراعة الارز كمصدر للدخل النقدى لصغار المزارعين اشارت الدراسة الى انه فى ضوء تقدير متوسط الربحيه الماليه الفدانيه لكل من الارز والذره الشاميه خلال الفتره 2011- 2016 حيث بلغت حوالى 3303 جنيه ,2615 جنيه على الترتيب .اى ان اربحية الارز تتفوق بحوالى 688 جنيه للفدان بالمقارنه بمحصول الذره الشاميه .***ومن ثم فانه من المتوقع فى حالة تحول المساحه المشار اليها (565 الف فدان) من زراعة الارز الى زراعة الذره الشاميه ,سوف يؤدى الى انخفاض فى دخول المزارعين يقدر بحوالى 390 مليون جنيه سنويا*** . ,وتشير بيانات التوزيع الحيازى للمزارعين الى ان اكثر من 85% من مزارعى الارز هم من صغار المزارعين الحائزين لاقل من 5 افدنه ,وهى الفئه التى يجب ان تسعى الدوله لزيادة دخولها من النشاط الزراعي .

- وفيما يتعلق بالاثر على الاستفاده من الاستثمار فى البحوث والارشاد التعليمى والخبره والتراكم المعرفى والثقافى فى مجال انتاج الارز اشارت الدراسة الى ان الانفاق على الاستثمار فى البحث العلمى وانشطة تطوير التكنولوجيات الزراعيه والارشاد التعليمى الزراعى يتكلف مبالغ كبيره على مدى سنوات طويله ومن المعروف عن طبيعة العائد على الاستثمار والارشاد التعليمى التراكمى ان ياتى العائد منه او مردوده على فترات فى المدى المتوسط والطويل . ومن المعروف ان الطفره التى حدثت فى متوسط انتاجية الفدان من محصول الارز تدريجيا بصفه خاصه خلال الثلاثون سنه الاخيره نتيجه للانجازات العلميه والتكنولوجيه والارشاديه لفريق العلماء بمركز البحوث الزراعيه

والجامعات والذى تمثل فى الاصناف الجديده عالية الانتاجيه قصيرة العمر والمقاومه للامراض والافات وايضا تحسين المعاملات الزراعيه **والتى توجت فى الحقيقة** باستجابة المزارع فى تبنى هذه التكنولوجيات الحديثه نتيجة للخبره المتراكمه حيث اصبح لدينا مزارعين ارز محترفين وقد كانت النتيجه المباشره ارتفاع الانتاجيه ووبالتالى ارتفاع صافى العائد الفدانى لمزارعى الارز بالمقارنه بالعديد من المحاصيل الاخرى . **ومن ثم فان الهدر فى الخبرات المتراكمه للعلماء والمزارعين والخبرات التعليميه والارشاديه تعد هدرا لعوائد استثماريه كانت متوقعه لفترات قادمه و يصعب فى الحقيقه تقدير قيمتها الا باستخدام نماذج رياضيه متخصصه لتقدير العائد الذى كان متوقعا من الاستثمار فى البحوث والتعليم والارشاد الزراعى .وهذا ليس بجديد حيث تقوم المراكز البحثيه الدوليه بعمل هذه الدراسات والتقييمات بهدف توزيع الاستثمارات فى مجالات البحوث المختلفة وتقييم العائد منها .**

- وفيما يتعلق بالاثر على صناعة ضرب الارز اشارت الدراسة الى ان صناعة ضرب الارز من اهم واقدم الصناعات فى مصر .وتقوم صناعة ضرب الارز فى مصر على قطاعين ,الاول شركات مضارب قطاع الاعمال العام التابعه للشركه القابضه للصناعات الغذائيه , والثانى مضارب القطاع الخاص والتى اصبحت عديده ومنتشره على مستوى الجمهوريه ,وتشمل حوالى ستة ألاف مضرب ارز موانى. وتتضارب التقديرات لحجم الاستثمارات فى هذا القطاع وفى اقلها تقديرا انها تتجاوز 20 مليار جنيه . كما ان حجم العماله فى قطاع صناعة وضرب الارز يقدر بحوالى نصف مليون عامل وفنى وموظف يتضررون من توقف العمل فى حالة عدم توفر الكميه الكافيه من الارز الشعير للتشغيل سنويا. وقد انتشر العديد من هذه الانشطه فى الريف كمشروعات صغيره ومتوسطه فى السنوات الاخيره , ومن ثم فان توقف او تخفيض حجم العمل بهذه الانشطه يعد ذو ابعاد سلبيه اقتصاديا واجتماعيا .

قدمت الدراسة االتوصيات التالية:

1- المحافظه على البعد الاقتصادى والاجتماعى لقطاع كبير من العاملين فى مجال انتاج وصناعة الارز فى مصر سواء كانت عمالة زراعيه او قطاع الصناعه والتجاره (حكومى او خاص) من حيث ثبات وزيادة الدخول والاستفاده من الخبرات التى اكتسبوها.

2- الاستفاده القصوى من الانجازات العلميه والتكنولوجيه التى تم انتاجها فى مجال انتاج الارز وصناعة الارز.

3- السماح بزراعة المساحة التى تحقق الاكتفاء الذاتى على الاقل وتجنب الدخول فى منزلق الاستيراد وما يترتب عليه من اعباء قوميه يصعب على الدوله تحملها فى ضوء عظم وتنامى اعباء استيراد القمح والزيوت والفول والعدس والسكر واللحوم وغيرها . وايضا الاثر السلبى على كل من الميزانية القومية والميزان التجارى وايضا الاحتياجات من العملة الاجنبيه .

4- الاهتمام بتطوير نظام انتاج وتسويق كل من محصولى القطن والذره الشاميه ليكونا اكثر قدره على المنافسه والاحلال جزئيا محل محصول الارز .

5- تحديد المساحات المستهدف زراعتها من خلال تشجيع التجميعات الزراعيه وعدم حرمان مناطق بعينها كليا من زراعة الارز الا لاسباب فنيه زراعيه وتحقيق العداله فى توزيع المساحه بين المناطق والاحواض بالتتابع , ومراعاة الاحواض التى لا تصلح الا لزراعة الارز ومتابعه مايتم فى الجمعيات الزراعيه اثناء توزيع المساحات المصرح بزراعتها ارز بين الاحواض ورسم خرائط الدوره الزراعيه لمنع التجاوزات .